



| | |
|---|---|
| العنوان: | ما بعد الدولة وما قبل القرون الوسطى: عن الحداثة والنظام والفوضى |
| المصدر: | مجلة الديمقراطية |
| المؤلف الرئيسي: | عزت، هبة رؤوف |
| المجلد/العدد: | مج15, ع58 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2015 |
| الناشر: | مؤسسة الأهرام |
| الشهر: | أبريل |
| الصفحات: | 10 - 19 |
| رقم MD: | 653966 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink, HumanIndex |
| مواضيع: | النظم السياسية، الحداثة، القرون الوسطى، الأيديولوجيات، العالم العربي، السياسة الاقتصادية، القومية العربية، العلوم السياسية، الديمقراطية |
| رابط: | https://search.mandumah.com/Record/653966 |

1

# ما بعد الدولة وما قبل القرون الوسطى: عن الحداثة والنظام والفوضى

د. هبة رءوف عزت

مدرس بقسم العلوم السياسية -جامعة القاهرة
باحث زائر 2015 بكلية الاقتصاد جامعة لندن

## (1) عن الدولة

فى عام 1987 نشر د.بهجت قرنى دراسة فى مجلة المستقبل العربى حملت عنوانا لافتاً هو «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية» ذهب فيها إلى أن الدراسة النظامية للدولة العربية لا تزال دراسة ناشئة، وأن الاتجاهات السائدة كانت إما دراسة القيادة والسيكولوجيا السياسية، أو دراسة الدين (والأيديولوجيا). ولأن الهيمنة الاستعمارية قد كيَّفت النشوء التاريخى للأقطار العربية، فإن اقتراب الاقتصاد السياسى والعامل الخارجى لا بد أن يُضاف للبحث والدراسة. تشديد القومية العربية، كما يرى، كان محاولة علمانية لمسايرة الأنماط الأوروبية فى التنظيم السياسى، لكن التناقض الذى استمر بين شعارات الشعب العربى الواحد وتكريس القطرية كلاهما عكسا تناقضا بين الجذور المحلية والثقافة السياسية النخبوية المستوردة التى تشدد على القطرية نموذجا.(1)

وقد خلصت دراسته بعد استعراض التحديات الداخلية والنزاعات الحدودية إلى أن مرور العقود خلق أوضاعا جديدة غمست الدولة القطرية فى الشكل القطرى المستورد، لكن محتواها يأخذ صيغة محلية بصورة متزايدة. الخلاصة التى قدمها البحث هى أن رسوخ الدولة القطرية العربية حصل بسبب غياب البديل، وأن أهم الثغرات فى أيديولوجيا القومية العربية هو إهمال البحث فى تنظيم الدولة العربية المرغوب فيه.وتساءل هل سيكون الأصوليون الإسلاميون فى وضع أفضل ويقدمون البديل؟ وأنهى بترك هذا السؤال مفتوحا.(2)

وعطفاً على كون الدولة العربية مستوردة، يحدثنا بالتفصيل برتران بادى فى كتابه «الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسى» المنشور عام 1992. فالبنية مستوردة، والإطار القطرى القومى مستورد والجدل السياسى نفسه مستورد.لا يعد هذا الوضع الذى يحمل كل هذه التناقضات إلا أزمات متكررة وفوضى يحاول هيكل السلطة المهيمن فى الخارج التحكم فيها، ويحاول هيكل السلطة العاجز فى

الداخل توظيفها.. وكذلك تفعل قوى المعارضة.. لا أحد يبحث فى ظل هذا الوضع عن انتصار، فقط البقاء.(3)

وكان من أبرز الجهود البحثية فى تلك الفترة مشروع استشراف مستقبل العالم العربى لمركز دراسات الوحدة العربية الذى نشر تقريره عام 1988، وذهب إلى أن هناك أربع جدليات تحكم الواقع العربى (دولة ومجتمعا): جدلية التوحد والتفتت، وجدلية الداخل والخارج، وجدلية التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى، وجدلية الروحانيات والماديات.(4)

لكن هل نتج عما سبق أن الدولة ضعفت وانهارت؟ سعى نزيه أيوبى - متبنياً نفس اقتراب الاقتصاد السياسى الذى اختاره بهجت قرنى- لتفسير استمرار الدولة بتحليل أبعد من مجرد غياب البديل الأيديولوجى الصالح عمليا، ففى كتابه «تضخيم الدولة العربية» (الصادر فى طبعته الإنجليزية 1996)، يرى أن هذه الدولة الباقية رغم غربتها، والمستمرة رغم عجزها عن تحقيق وظائف الدولة المنوطة بها من اندماج قومى، وتنمية، وحفاظ على الأمن، وترشيد الأداء المؤسسى، وغيرها لن يكون - بالتالى بوسعها بناء شرعية إنجاز، والبديل سيكون، الاعتماد على الثروة فى نموذج الاقتصاد الريعى والاعتماد على الهيمنة بالقوة المسلحة فى نماذج أخرى، وهو يميز بين الدولة القوية التى تمتلك نجاحات ورؤية، والدولة الصلبة التى تعتمد التغلغل البيروقراطى أو الغطاء الأيديولوجى، والدولة الضارية التى تحكم بالاستبداد لتغطى على الإخفاق(5)، ويرى عبد الإله بلقزيز أن استخدام العنف والقهر لا يعكس إلا هشاشة الدولة القطرية التى تعانى من غربة منذ النشأة، وضعف التمثيل المجتمعى، فضلا عن هشاشة المجتمع نفسه، لكنه يضيف بعداً هاما للتحليل هو «ضعف فكرة الدولة فى المخيال العام»(6). فلا هى نشأت بأثمان من النزاع، ثم بناء التوافق كما فى الحالة الأوروبية، ولا هى صاغت حضورها فى الوعى الجمعى بإنجاز يرفع نوعية الحياة ويحفظ الكرامة. لذا، بقيت العلاقة فى موقع «المجتمع القوى والدولة الضعيفة» كما وصفها جويل ميجدال عام 1988، ولم تنتقل للتصور الأحدث الذى طوره عام 2001 الذى يصف فيه الدولة باعتبارها كياناً يمتزج بالمجتمع ولا يقف منعزلا عنه أو فى مواجهته(7)، فضلا عن أن تنزلق إلى وضع النظام القوى والدولة الضعيفة كما أوضح سامر سليمان(8)، والذى درس إدارة الأزمة المالية فى عهد مبارك، ويصلح إطاره للتطوير فى ظل تغير الفاعلين على الساحة السياسية بعد 25 يناير 2011.

فى سياق هذا النظر فى مأزق الدولة العربية لا يملك الباحث إلا أن يعيد قراءة صامويل هنتنجتون مجددا فى كتابه «النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة» عام 1968، متذكراً حديثه عن التصدع السياسى، والفجوة السياسية التى تنشأ عن تسارع عمليات التحديث على المستوى الاجتماعى وتراجعها على المستوى السياسى، وهو ما يؤدى لتنامى العنف، والأهم تذكر مقولته الافتتاحية فى كتابه المرجعى هذا عن أن التمييز السياسى الأهم بين البلدان لا يتعلق بشكل الحكومة، بل بدرجة القدرة على الحكم.(9)

بعد كل هذه الأعوام منذ كتابة بهجت قرنى لبحثه، لا تزال أزمة الدولة مستمرة على مستوى الاندماج وبناء الشرعية، وعلاقتها بالمجتمع، والعدالة الاجتماعية (10)، لكن تبقى أزمة الدولة مرتكزة على غياب التمايز بين السلطة، والدولة، والارتباك المستمر، بين التاريخ، والحاضر، وازدواجية التصورات السياسية، وبين الحداثى والإسلامى، وغموض رؤية كلا منهما لحقيقة الإشكاليات المتعلقة بنموذجه وتصوراته(11)، واستمرار الأطراف المختلفة فى استخدام الدولة كمفهوم سجالى بالأساس.(12)

**(2) ما بعد الدولة**

فى عام 1979 أدرك كليم صديقى، الباحث السياسى الهندى، أن أزمة الدولة ليست أزمة بنية قوة، بل هى أزمة مفهوم، وأن العلوم السياسية التى يتم بأدواتها المنهجية والبحثية فهم الواقع تحجب عن العقل إدراك أزمات تلك الدولة وغربتها عن العالم الإسلامي(13). ولم يتم أخذ ما يقوله بجدية بالطبع، نتيجة خلفيته الإسلامية وأفكاره الراديكالية، رغم أن ما كتبه كان، فى جوهر نقده المفاهيمى للدولة القومية وصيغتها، متفقا مع أصوات عديدة بدأت تكتب فى فلسفة المفهوم، مثل جى.بى.نيتل فى بحثه الشهير الذى نشره قبله بعشر سنوات(14)، والذى أوضح فيه أن الدولة ليست فقط واقعا سياسيا، ولا هى إطار لممارسة السلطة والحكم، بل هى بالأساس متغير مفاهيمى له سلطة على التفكير، وهى ذات الفكرة التى استخدمها بينيدكت أندرسون فى كتابه الشهير عن القومية باعتبارها «فكرة متخيلة عن الجماعة» تتجاوز الجماعات الأصلية والعضوية التى ينتمى إليها الإنسان (15)، وهى الفكرة التى أدى مأزقها العملى إلى صعود توجع التعددية الثقافية لاحقا.

كليم صديقى أيضا كان له كتاب صغير عن «التوحيد والتفسخ»، ترجم للعربية عام 1985 فى ذات الوقت الذى كانت فيه جماعة العلوم السياسية فى المشرق العربى تناقش أزمة الدولة العربية وجدلية التوحد والانقسام، وعلى الرغم من أن الرؤية الاستقطابية، التى قدمها كليم صديقى للمنظومة الدولة، بين التوحيد الذى تنطلق منه رؤية الإسلام معرفيا وما سمَّاه الكفر إشارة للهيمنة والاستكبار، ومع اختلاف المصطلحات وتمايزها، فإن جوهر الموضوع الواقعى والفكرى كان واحدا(16). كان علينا أن ننتظر سنوات طويلة قبل أن يبدأ الحديث عن صيغ متعددة للحداثة، وأنظمة دولية وليس نظاما واحدا كما، أعلن كيسنجر عام 2014، كى يمكن مناقشة تلك الأفكار التى بدت تحمل سمات الغلو والمبالغة فى حينها. هنرى كيسنجر يحدثنا اليوم عن مأزق الدولة القطرية على نسق وستفاليا، تلك الدولة التى نشأت فى سياقها وظرفها الخاص، ثم فرضت نموذجها السياسى بالاستعمار، ويقرر أنها فى أزمة(17)، ورغم أن الأخيرة كانت ظاهرة عبر العقود، لكن المفهوم كان له سطوته على المخيال السياسى قبل الواقع الوطنى والدولى.

هذه «القومية المنهجية» التى حكمت الخيال السياسى لجماعة العلوم السياسية فى العالم أجمع، على مدى أكثر من قرن كامل، منذ تأسيس العلم بصورته الحداثية فى الجامعات فى مطلع القرن العشرين، ليستقل عن القانون والفلسفة والاقتصاد لا تزال مهيمنة(18)، ورغم سيل الكتابات عن العولمة وتحولات السيادة، وظهور الفاعلين غير الدوليين، فقد بقيت تلك «موضوعات» و»ظواهر»، فى حين بقيت الدولة القطرية القومية وحدة التفكير، وأداة الحسم فى الواقع.

هابرماس أحد أبرز من انشغلوا بالدفاع عن مشروع الحداثة حتى وإن بدا صوته نقديا وقادما من خلفية نقدية مثل مدرسة فرانكفورت. فقد رأى هابرماس منذ 1998 أن الدولة الليبرالية الغربية تعيش راهنا أزمة غير مسبوقة منذ تشكلها، تكمن فى الانفصام القائم بين مكونها القومى (تماهى الدولة والأمة) ومكونها السياسى الإجرائى (مبدأ المواطنة الشاملة)، فكتب عما بعد القومية، وسأل:هل العلاقة تلازمية بين الهوية القومية للدولة الليبرالية الحديثة وهويتها الديمقراطية؟ وإذا كان نموذج الدولة – الأمة قد انحسر راهنا مع الوحدة الإقليمية والعولمة وأصبح معرَّضا للاختفاء، فهل ستنهار معه المنظومة الديمقراطية التى تشكلت فى سياجه؟.

ومن منطلق مشروع التنوير الحداثى، قرر يورجين هابرماس تأسيس الرابطة السياسية على جوهر التعاقد السياسى، وهو الدستور. فليس ثمة علاقة ضرورية فى نظره بين الوعى القومى والمسلك

الديمقراطى فى الحكم حتى لو كان من الصحيح تاريخيا أن العامل القومى شكّل قوة دفع ممهدة للنظام التعاقدى الديمقراطى. فالمعيار الأساس للديمقراطية ليس هو انغراسها فى هوية قومية، وإنما انبناؤها على أساس التعاقد الحر بين أفراد ينظمون حياتهم الجماعية على قواعد إجرائية تضمن العدل فيما بينهم. وإذا كان هذا النموذج قد ارتبط تاريخيا بشكل الدولة القومية، فإنه اليوم يسير فى اتجاه مبدأ (المواطنة الدستورية) التى تنسجم مع فكرة الشراكة الكونية العابرة للحدود السياسية الوطنية، سواء عبر الفضاءات الإقليمية المندمجة (كالاتحاد الأوروبي)، أو المجالات التكاملية الدولية التى يجب أن تحوّل إلى سياقات تضبطها قواعد وأخلاقيات الإنسانية.

وانطلق هابرماس فى تصوره من المقاييس المنهجية إلى العقلانية التى بلورها فى نظريته حول «الفعل التواصلى»، كنشاط تحكمه فاعلية حوارية اجتماعية تتخذ شكل عقلنة مفتوحة وأخلاقية نقاش، اعتبرها هابرماس الأساس المعيارى للديمقراطية، وهو ما يتشابه مع أطروحة جون رولز.(19)

كل هذه الكتابات كانت كفيلة بأن تدفع للبحث فى مستقبل الدولة العربية، ولو وضعناها جنبا إلى جنب كان يمكن أن نتوقع أن الدولة العربية ما بعد القومية والقطرية قد لا تنفتح على الوحدة الإقليمية، التى كان واضحا أنها تعثرت تماما، ولا على العالمية التى ظلت مصدرا للهيمنة، لا أفقاً للنهضة، لكن على الأرجح ستتجه للانقسام وتحقق نبوءة هنتنجتون بشأن الفجوة السياسية وتسقط فيما يسميه كيسنجر «تهاوى النظام»، أو العنف والفوضى.

وبعيدا عن حالة العراق، التى اختلطت فيها العوامل، وعلى رأسها تحول النظام إلى دولة محاربة، ثم سقوطه بعد الحصار والغزو الأمريكى، كان الربيع العربى بحراكه السلمى فرصة لإنقاذ الوضع فى بلدان عربية أخرى دون السقوط فى تلك الهاوية. ويرى الباحث المغربى سلمان بونعمان أنه كان فرصة للاتصال الثورى بنموذج الأمة، بعيدا عن استلاب الإرث الاستعمارى لصورة الدولة التى تنزع للتسيُّد، كانت انتفاضة الشعوب فرصة تاريخية للأنظمة ـ قبل الناس ـ لتطوير آليات للترويض، لكن مأزق غياب التصور البديل لإدارة السياسة الذى أثاره بهجت قرنى ظل مستمرا، وليس هذا مجال الدخول فى تقييم أداء الحركات الإسلامية وعلاقتها بالدولة، لكنها بالتأكيد لم تقدم بديلا استراتيجيا، ويمكن مراجعة إشكالها النظرى بالتفصيل فى بحث سابق مطول.(20)

### (3) عودة القرون الوسطى

حين كتب زيجموند باومان عن الحداثة والهولوكوست، كان أهم نتيجة وصل إليها أن ما حدث لليهود فى ظل النازى لم يكن شأنا يهوديا ولا نازيا، بل كان شأنا حداثيا، فجاء كتابه فى جوهره وصفا دقيقا لما تقوم به الحداثة من تشييء للإنسان، وهيمنة على المجتمع، وخلق مسافات اجتماعية، وسحب للمسئولية الأخلاقية وبسط للهيمنة(21)، أو ما يمكننا اليوم تسميته الانتقال من السيادة..للإبادة. ولا يمكن للمراقب لمشهد العالم العربى أن يفهم ما يجرى، من تفكك وفقدان الدولة القومية لسيطرتها فى مساحات واسعة، دون أن يفهم أن التناقض الذى تحدث عنه برتران بادى فى الدولة المستوردة، وأيضا فى كتابه (الدولتان) لا يمكن أن يستمر ما بقيت الأطراف المختلفة متجاهلة لجذر الأزمة. أكد بهجت قرنى أن الدولة القُطرية باقية، وعجزت القوى الفكرية والسياسية عن صياغة رؤية متفق عليها لدولة بديلة، وغرَّتها نزاعاتها، ومضى كل فريق يبحث عن انتصار لحزبه، حتى رفع تنظيم مسلح شعارا بالغ الصلة بهذا النقاش حول أن الدولة القُطرية «باقية»، فشعار ما يسمى الدولة الإسلامية (داعش) هو – للطرافة– «باقية وتتمدد». ويمكن دحض درجة إسلامية تنظيم داعش من وجوه عديدة لكن هذا يحتاج إلى نقاش مستقل، لكن اللافت هو أن درجة هشاشة الدولة التى تحدث عنها عبد الإله

بلقزيز بلغت حدا يهدد وجود المجتمع ذاته، فالأمر لم يعد سقوط أنظمة، بل تحلل الكيان المجتمعى ذاته.

عنف كعنف القرون الوسطى..هكذا نرى مشهد اليوم. وأطراف هذا العنف يتنافسون فى إعطاء المشهد هذه السمة، سواء كان ذلك بسكين التنظيمات التى تريد سحب البساط من تحت الدولة وقلبها، أو باستخدام كل أدوات القتل الحديثة من قِبل الأنظمة، سعيا لحسم هذه الحرب مهما تكن التكلفة الإنسانية التى يدفع ثمنها ملايين المدنيين.

وليس وصف القرون الوسطى مبالغةً أو مجازا لفظيا، بل هو وصف تفسيرى، وهو وصف أعمق من مشهد العنف، بل يحجب الانشغال بالعنف حقيقته وجوهره الذى يمكن أن يفيدنا فى التحليل والتفسير، وما العنف إلا ناتج من نواتج حضور القرون الوسطى فى واقعنا على مستويين:

الأول، مستوى حضور القرون الوسطى فى صيغ الاجتماع والتنوع الثقافى واللغوى التى استمرت تحت سطح صيغة الدولة الوافدة مع الاحتلال الغربى، والتى قامت على إحكام السيطرة وقمع التنوع، الحاضرين فى العلاقات والتصورات وبنى الشبكات الاجتماعية (خاصة القبيلة وما يشابهها من صيغ محلية للروابط الطبيعية). فهناك استمرارية للتاريخ الاجتماعى والثقافى فى نسيج المجتمع العربى، الذى صادرته الدولة القومية بعد الاستقلال تحت دعاوى بناء الأمة ، والتكامل، والاندماج، وبرره الفكر القومى الذى تجاهل مطالب الأقليات العرقية واللغوية، بل والدينية أحيانا، ليطبق رؤية قومية مصمتة بنكهة اشتراكية تحولت مع التوجه الاقتصادى الليبرالى إلى شعارات مواطنة بلا مضمون نظرى أو واقعى.

لم يخرج المجتمع العربى من كثير من تاريخه ، قرونه الوسطى لم تكن مظلمة، وتراثه ارتبط بالدين، ونضالاته استلهمت الثقافة المحلية وغربة الدولة عنه قابلها بتسكين الهوية فيما يدفع عنه الغربة والاغتراب.

أما الحضور الثانى للقرون الوسطى –وهو حضور مستتر– فهو حضور القرون الوسطى فى بنية الدولة القومية ذاتها ومنطق الهيمنة الكامن فى البصمة الجينية فى مفهوم السيادة. فالدولة حلت محل الله فى المنظومة الفلسفية، وأصبحت الدولة هى صاحبة السيادة بدلا من الخالق، ولذلك انعكاسات عميقة على نظرية السيادة.

كارل شميت فى كتابه اللاهوت السياسى يدافع عن السلطة المطلقة لصاحب السيادة. كان الهاجس بناء جمهورية «فايمار» وتحقيق الوحدة، فكان لابد للنظرية السياسية من تزويد الدولة بما يمنحها كامل الهيمنة، حتى على المنظومة القانونية، بل على حياة المواطنين.(22)

الجذور المسيحية الكامنة فى تصور كارل شميت عن صاحب السيادة الذى لا يُراجع، والذى هو فوق القانون ناقشتها بونى هونيج. وبعيدا عن أنها قدمت البديل من وجهة نظر يهودية ترى أن السيادة للشعب، وأن اليهودية يمكنها تقديم رؤية أكثر ديمقراطية للسيادة (ليس هذا مجال مناقشة درجة ديمقراطية اليهودية فى ظل فكرة الشعب المختار)، لكن الأهم هو ما قدمته من وجوب قبول الإشكال والتناقض فى معنى السياسة ذاته، والسعى لإدارة ذلك التنازع، وليس منح صاحب السيادة سلطة مطلقة فوق القانون بلا مراجعة(23) (مثلما فعلت مثلا نظرية إعمال السيادة). وهى فى ذلك تشترك مع مدرسة الديمقراطية الراديكالية التى ترى الديمقراطية أداة لحل التنازع، وليس الوصول للإجماع خاصة شانتال موف التى أكدت على ضرورة قبول التنازع، بل واعتباره الأصل فى المنظومة الليبرالية، واستلهام بعض معانى العقلانية الرخوة من خلال معاناة الفرد الشخصية للبحث عن معنى وأهمية أن تكون الديمقراطية التداولية مسعى لكى لا يصل تنازع الرأى للنزاع الاجتماعى، وهو ما يعنى إعادة

إحياء الديمقراطية، كممارسة مدنية، وليست فقط كنظام نيابى، أى إعادة ترسيم مفهوم المواطنة وتفعيله مدنياً بالأساس، وإن شغلتها حدود التعدد، أى الخيط الرفيع من الاتفاق على الحد الأدنى الاجتماعى المدنى، محذرة من السقوط فى العدمية، وهذا لا ينفى أن علاقات القوة والهيمنة من الممكن أن تتواجد على المستوى المدنى، لكن المنطق الذى يجب أن يحكم هو قبول الخلاف كأصل، والاحتفاء، به وليس محض التسامح معه، واستبدال العقلانية الصلبة بعقلانية تقبل عدم اليقين، والغموض، وعدم الحسم ليستمر التداول الديمقراطى، كعملية مدنية سياسية، فعالاً ومثمراً.( 24)

جيورجيو أجامبين كان أيضاً ممن نقضوا فكرة كارل شميت فى كتاب جعل عنوانه «حالة الاستثناء» الذى يناقش تشريع غياب القانون تحت مسمى السيادة (والذى كتبه بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر). أما فى كتابه الأسبق «الإنسان المقدس» فيرجع للقانون الرومانى الذى قد يحكم على شخص بعقوبة تنزع عنه كل حقوقه فيتم استباحة حياته، ويمكن لأى أحد قتله، لكن فى الوقت ذاته تغدو حياته مقدسة لا يمكن أن تكون جزءا من شعائر تضحية دينية.هيمنة السيادة على الحياة بالقانون تغدو إذاً صلب الإشكال السياسى الراهن(25). القرون الوسطى وما قبلها حاضر إذاً فى جذور الدولة القومية بصيغ متنوعة كامنة فى جينيولوجيا نشأتها حتى وإن رفعت شعارات الليبرالية العلمانية كما تذكر بونى هونيج، والتى تريد أن تتحدى حالة الاستثناء عند كارل شميت وإطارها الفلسفى بلاهوت سياسى جديد وبديل.

القرون الوسطى الكامنة فى تصورات السيادة للدولة القومية يقابلها كما ذكرنا إرث القرون الوسطى الممتد فى التفاصيل الاجتماعية والثقافية. وقد كتب نزار الصياد، وأنانيا روى دراسة هامة عن «حداثة القرون الوسطى»»، حيث درسا المدينة الحديثة من مدخل المساحة والمكان بحكم تخصصهما فى مجال العمارة والتخطيط العمرانى، ووجدا أن السيادة فى الواقع مشرذمة ومتنازع عليها فى مساحات المدن الحديثة، وهناك جذور لتقسيمات المدينة فى العصور الوسطى لا تزال ممتدة وحاضرة فى مدن العولمة ومراكزها الحضرية. وقد قاما بتحديد ثلاث مساحات تتشابه مع مساحات المدن فى القرون الوسطى: الأولى هى التجمع السكنى المسوَّر للأغنياء، والثانية مناطق السكن الشعبى/ غير الرسمي(التى تسمى خطأ بالعشوائيات)، والثالثة هى الثكنة العسكرية، ووجدا أن كلاً منها تحمل منظومة للمواطنة والسلطة تختلف عن الأخرى، وإن تلك المنظومات متنازعة، ولا تخلو أكثرها فقرا ـ وهى العشوائيات الفقيرة ـ من درجة من العنف تتجاور مع درجة من الإدارة اللاسلطوية والديمقراطية المحلية القائمة على صيغ فعالة لإدارة المساحات. فخلف ما يظهر أحيانا من فوضى يوجد نظام. وفى المقابل، وراء كل نظام هناك احتمالية لنشأة اللانظام(26)، وغنى عن الذكر أن حضور القوات المسلحة للدولة هو الذى يمكنه من حسم هذه التنازعات فى المساحة والسلطة بقوة السلاح، وهو ما يتنامى بوضوح مع حالة الاستثناء، ويحول المدينة إلى مستوى أعلى من العسكرة، كما أفاض ستيفين جراهام فى كتابه مدن تحت الحصار.(27)

وإذا كان هناك خروج عن الحالة المدنية السلمية من قبل الفاعلين من غير الدولة فى المشهد الحداثى، فإن منافسة الدولة (صاحبة السيادة) الوحشية بالوحشية ومجابهتها التحدى للقانون، بإسقاطه تحت لافتة السيادة، لا يجرنا فى ظل ما سبق من تعقيد مجتمعى وتاريخى (فضلا عن الاقتصادى المحلى والرأسمالى الدولي) إلا إلى عنف يطيح بالمنطق الحداثى الفلسفى للدولة القومية من حيث العقلانية وسيادة القانون، وهو ما يحتاج تنظيرا جديدا للسياسة من جماعة العلوم السياسية العربية، ربما يجب أن يحكمه منطق إستنقاذ قيم الإنسانية قبل منطق تناقض النظام/الفوضى الذى ثبت تجاوزه فلسفيا ونظريا وواقعياً.(28)

**(4) ما قبل الدولة..مجددا**

عجزت صيغة المواطنة التى قدمتها الحداثة من منظور القومية عن الاستمرار. هذه المواطنة ذات البعد الواحد تمت مراجعتها بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط مع بدء فكرة الحقوق الاجتماعية للمواطنة ودولة الرفاهة، بل استناد لخبرة اختلاط السيادة بالإبادة التى برزت مع النظم الفاشية والنازية، فكانت تلك بداية مراجعة التصور المصمت. للمواطن. حيث شهدت النظرية السياسية عبر ستة عقود أو تزيد تنامى المنحى التعددى فى تصورات المواطنة، من المواطنة النسوية للمواطنة متعددة الثقافات، للمواطنة البيئية، للمواطنة العالمية.(29)

وإذا كان على العقل السياسي اليوم أن يبحث عن مخرج من مأزق الدولة القومية ويحافظ على سلامة واستقلال الكيانات السياسية بمعناها الشامل المتجاوز لنظم الحكم، فهل تكون البداية من تقديم صيغة للإدارة السياسية تفلح فى تجنب مصير الانهيار، الذى أفاض فى وصف أسبابه فرانسيس فوكوياما فى كتابه الأحدث الذى سار على نهج أستاذه هنتنجتون فى دراسة النظم السياسية(30).

لم يكن مطروحا من قبل ـ عند الاستقلال ـ الحديث عن حقوق الأقليات الثقافية، والتى تتجاوز الطابع الاحتفالى الموسمى للحق فى الظهور على الساحة المجتمعية والسياسية، وكان الثمن الذى دفعته المجتمعات العربية فادحا سواء مع البربر، أو الأكراد وغيرهم.

قد يبدو سؤال التعددية ترفا فكريا فى لحظات الانهيار، وسؤال الحرية خارج السياق فى لحظات السعى للبقاء، ـ لكن كما ذهب محمد صفار ـ فإن مهمة المشتغل بالنظرية السياسية ليس الانحياز، بل أن ينذر قومه إذا رجعوا إليه لعلهم يحذرون.

أيضا بات لازما التفكير على مستويات شتى. فتقاطع المحلى، والوطنى، والقومى، والعالمى لا يمكّننا من فهم الجزء خارج الكل والعكس، وهناك علاقة بالغة التركيب بين نماذج التحليل والتفسير تخفى فى أحيان كثيرة على الباحث حين ينصرف لموضوع ما. من هنا أهمية تأتى النظر العابر للتخصص، وكذلك امتلاك حس نقدى عميق، كى لا يتم استلاب رؤية الباحث فى داخل نموذج معرفى، أو اقتراب نظرى، أو معجم مفاهيمى قاصر يحجب أكثر مما يكشف.(31)

لقد نبهنا أرجون آبادوراى إلى أن الواقع يشهد اليوم قتلاً على الأيديولوجية وعلى الفكرة، ومن هنا أهمية الدفاع عن التفكير والاجتهاد ضد جغرافية الخوف.(32)

مساحات المدن كتاب مفتوح، ومساحة التاريخ واسعة ولا مفر من مطالعتها، وهذا النص اجتهد أن يوسع آفاق الرؤية ويذكر بالمنسى من حقائق تم تجاهلها وقد كانت مكتوبة ومنشورة منذ عقود، وغايته أن يرد الاعتبار لمشروعية نقد الحداثة وإعادة التفكير فى الدولة، بعيدا عن صراع الإسلاميين والعلمانيين، أو تنازع القوى السياسية مع الحكومات.(33)

اقتران الدولة القومية بالعلمنة لا يمكن تجاهله فى سياقنا هذا، لكن ضاقت المساحة (ويمكن الرجوع لنص سابق للباحثة فى هذا الموضوع(34)، ومن ناحية ثانية، فإن دور الجيوش فى الدولة القومية القُطرية الحديثة، وكيف أثر الخيال السياسى للعسكريين على السياسة والدولة والمجتمع فى العالم العربى على مدار القرن الماضى أيضا، مما يرتبطان بشدة بهذا النقاش النظرى، وهو موضع البحث ومحل النظر، وسيتم تخصيص دراسة قادمة له ضمن اهتمام الباحثة المتراكم بتجليات الخيال السياسى على سلوك الفاعلين. ويبقى أفول الدولة القومية، ومأزق مشروع الحداثة، والحاجة لتقديم تصور للنظام الدولى الفرعى الإسلامى (كما يسميه كيسنجر)، ثم للمنظومة العالمية برمتها هو المهمة المستمرة والفريضة الواجبة على الفكر السياسى فى تلك اللحظة من تاريخ المنطقة.. وتاريخ البشرية.

**مراجع:**


1ـ بهجت قرنى، "وافدة ، متغربة، ولكنها باقية:تناقضات الدولة العربية القطرية"، مجلة المستقبل العربى، عدد 105، نوفمبر 1987، ص ص31-33.

2 ـ المرجع السابق، ص ص 49-51.

3 ـ راجع الترجمة العربية:

برتران بادى،الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسى، بيروت:دار الفارابى، 2006.

4 ـ سعد الدين إبراهيم (محرر)،المجتمع والدولة فى الوطن العربى (مشروع استشراف مستقبل العالم العربي)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص ص 50-57.

5 ـ نزيه أيوبى، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع فى الشرق الأوسط،، ترجمة أمجد حسين، بيروت:2010، ص ص 875-898

6 ـ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات الوحد والانقسام فى الاجتماع العربى المعاصر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص ص 69-78.

7 ـ See:Joel Migdal،Strong Societies and Weak States،State Society Relations and State Capability in the Third World، NJ:Princeton University Press، 1988:Joel Migdal، State in Society: Studying how States and Societies Transfrom and Constitute One Another، Cambridge: Cambridge University Press،2001.

8ـ سامر سليمان، النظام القوى والدولة الضعيفة،ط3، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة 2015.

9ـ Samuel Huntington، Political Order in Changing Societies،New Haven: Yale University Press، 1968.

10ـ . وجيه كوثرانى، المقدمة، فى:وجيه كوثرانى وآخرون، أزمة الدولة فى الوطن العربى، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص .

11ـ راجع مقال هام يرسم الخرائط والإشكاليات ويمحورها حول المواطنة بكل مستوياتها:

عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضى والحاضر، فى: وجيه كوثرانى وآخرون، المرجع السابق، ص ص 45-64.

12ـ عن "الدولة كمفهوم سجالي" راجع:

إبراهيم القادرى بوتشيش، خطاب العدالة فى كتب الآداب السلطانية، بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسة، 2014، ص ص 54-61.

13ـ د. كليم صديقى، ما بعد الدول القومية المسلمة ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد 19، سبتمبر 1979،ص ص 12-26.

14ـ J. P. Nettl، "The state as a conceptual variable،" World Politics 20 (1968)، pp. 559- 592.

15ـ Benedict Anderson، Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism، London:Verso،2006.

16ـ كليم صديقى، التوحيد والتفسخ بين سياسات الإسلام والكفر، القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ، 1985.

17ـ Henry Kissinger، World Order، NY:Penguin،2014،pp.96- 144.

18ـ عن "القومية المنهاجية" راجع:

Helmut Anheier، Marlies Glasius، and Mary Kaldor، 'Introducing Global Civil Society'، in H. Anheier، M. Glasius and M. Kaldor (eds)، Global Civil Society 2001. Oxford: Oxford University Press،pp.17-18

19ـ Jurgen Habermas،The Postnational Constellation: Political Essays، Cambridge: Polity Press،2001.

الطريف أن هابرماس يصف تحولات القرن العشرين بالكارثية (ص38)

وراجع مقالا تحليليا مفيدا بالعربية يلخص أفكار هابرماس وتطورها:

عبد الله السيد ولد أباه المواطنة فى عصر ما بعد الدولة الوطنية (مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس)، مجلة التسامح، العدد 20، 2007 ، على الموقع الالكترونى تسامح.أوم tasamoh.om

20 ـ راجع: هبة رءوف عزت، الخيال السياسى للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2015.

والنص نشر جزء منه فى دراسة صدرت 2004 فى كتاب حرره عمرو الشوبكى تحت عنوان إسلاميون وديمقراطيون وصدر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وفى 2015 تمت الإضافة له وصدر فى الكتاب.

وعن مقارنة منطق الدولة الحديثة بمنطق الدولة الإسلامية تاريخيا راجع الكتاب الأول من سلسلة فى مشروع يعمل عليه الدكتور وائل الحلاق فى جامعة كولومبيا:

د.وائل الحلاق، الدولة المستحيلة :الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقى، ترجمة د.عمرو عثمان، بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسية، 2014.

21_ Zygmunt Bauman، Modernity and the Holocaust، Cambridge: Polity Press، 1989 ،pp.155- 175 ،184 .

22_ Carl Schmitt، Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty (1922),Translated by George Schwab، Chicago: The University of Chicago Press،2005

23_ See:

Bonnie Honig، Emergency Politics: Paradox، Law، Democracy، NJ: Princeton University Press، 2009.

24_ Chantal Mouffe، Dimensions of Radical Democracy،London:Verso،1992،pp.225 -239 ؛ Chantal Mouffe، The Democratic Paradox، London:Verso:2000،pp.80107-؛Chantal Mouffe،"Democracy، Power and the Political", in: Seyla Benhabib(ed.), Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political، New Jersey: Princeton University Press,1996, pp245- 256..

25_ See:

Giorgio Agamben، Homo Sacer :Sovereign Power and Bare Life،Translated by Daniel Heller-Roazen، NY: Stanford University Press،1998.

Giorgio Agamben، The State of Exception، Chicago: The University of Chicago Press، 2005.

26_ Nezar Alsayyad And Ananya Roy، "Medieval Modernity: On Citizenship and Urbanism in a Global Era"، Space and Polity، Vol. 10، No. 1، ، April 2006،1-5.

وراجع أيضا كتاب مهم حرراه معا:

Nezar Alsayyad And Ananya Roy (eds)،Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East، Latin America and South Asia،NY:Lexington Books، 2004.

27_ Stephen Graham، Cities Under Siege: The New Military Urbanism، London: Verso،2011.

28ـ راجع محاولة حديثة للتفكير فى دور جماعة العلوم السياسية:

د.محمد صفار، علم السياسة فى مصر : التاريخ والتوجهات ، موقع جدلية، 24 أبريل 2014.

http://www.jadaliyya.com

29ـ راجع بالتفصيل: هبة رءوف عزت، المواطنة: دراسة لتطور المفهوم فى الفكر الليبرالى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

30_ Francis Fukuyama، Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy ،NY: Farrar، Straus and Giroux، 2014،pp.455 - 466، 524- 547 .



31ـ حول أهمية الانطلاق من رؤية مقارنة للنظرية السياسية تنبنى على تنوع الثقافات والاقترابات بالتطبيق على العولمة على سبيل المثال راجع:

Heba Raouf Ezzat، Beyond Methodological Modernism: Towards a Multi-cultural Paradigm Shift in the Social Sciences, in: Helmut Anheier, Marlies Glasius and Mary Kaldor (eds.)،Global Civil Society Yearbook 2004/ 2005 (LSE)،London:Sage , 2004, pp.40- 58 .

32ـ Arjun Appadurai، Fear of Small Numbers: An Essay on the Geography of Anger، London: Duke University Press، 2006.

33 ـ لمزيد من التفصيل حول حتمية إعادة اختراع الدولة راجع مقال منشور منذ 2009 تم تضمينه فى كتاب صدر حديثا للباحثة: هبة رءوف عزت، نحو عمران جديد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2015.

34 ـ هبة رءوف عزت، "تفكيك العلمانية: من المواجهة للاشتباك لما بعد الدولة"، مجلة رؤى- باريس ،عدد23 - 24 , 2004.